ECSD

Egyptian Central Securities Depository

الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزى

تقرير مجلس الإدارة

عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي

ECSD
Egyptian Central Securities Depository
الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي

تقرير مجلس الإدارة

عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

يتشرف مجلس إدارة الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي بأن يتقدم إلى الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة بتقريره عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ .

نبذة عن الشركة :

- تأسست الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقانون الإيداع والقيد المركزي رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ٢٠٢٠ وكذلك قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- تم قيد الشركة بالسجل التجاري تحت رقم ٤٣٠٩٣٩ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠.
- إنعقدت الجمعية التأسيسية للشركة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢١.
- صدر قرار السيد الدكتور رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٤٩٠ لسنة ٢٠٢١ الصادر بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٢١ بالترخيص للشركة بمزاولة نشاطها وحصلت الشركة على شهادة الترخيص من الهيئة برقم قيد ٨٢٥ بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٢١.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في نهاية ديسمبر من كل عام بإستثناء الفترة المالية الأولي للشركة والتي بدأت في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠ (تاريخ القيد بالسجل التجاري) وإنتهت في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٣ على تعديل إسم الشركة وتغيير مقرها القانوني وكذا وافقت على تعديل مواد النظام الأساسي ذات الصلة ، وتم إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأشير بذلك في السجل التجاري ونشر مواد النظام الأساسي التي تم تعديلها في صحيفة الشركات.
- وافقت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للشركة من ١٠٠ مليون جنية مصري الى ٤٠٠ مليون جنية مصري بمبلغ زيادة قدرة ٣٠٠ مليون جنية مصري عن طريق إصدار أسهم مجانية ممولة بالكامل من الأرباح المرحلة، كما وافقت الجمعية العامة غير العادية

المنعقدة بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤ على تعديل مواد النظام الأساسي ذات الصلة ، وتم إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأشير بذلك في السجل التجاري ونشر مواد النظام الأساسي التي تم تعديلها في صحيفة الشركات.

- وافقت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٥ على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع للشركة من ٤٠٠ مليون جنية مصري إلى واحد مليار جنية مصري بمبلغ زيادة قدرة ٦٠٠ مليون جنية مصري عن طريق إصدار أسهم مجانية ممول بالكامل من الأرباح المرحلة، كما وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٥ على زيادة رأس المال المرخص به من ١ مليار جنية مصري إلى ٣ مليار جنية مصري وكذا وافقت على تعديل مواد النظام الأساسي ذات الصلة ، وتم إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأشير بذلك في السجل التجاري ونشر مواد النظام الأساسي التي تم تعديلها في صحيفة الشركات.

البيانات الأساسية :

إسم الشركة	الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي ش.م.م.
غرض الشركة	الايداع والقيد المركزي للأدوات والاوراق المالية الحكومية وغيرها من الانشطة المرتبطة بذلك ، وعلى الاخص نشاط أمناء الحفظ ونشاط المالك المسجل لتلك الاوراق والأدوات. كما يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع شركات الأموال التي تزاول أعمالاً شبيهه بأعمالها ، أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج كما يجوز لها أن تندمج في هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
الأنشطة المرخصة	ترخيص الايداع والقيد المركزي للأدوات والاوراق المالية الحكومية رقم ٨٢٥ بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٢١ ترخيص أمنـــــاء الحفـــــظ رقم ١١٨٦ بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٣
المدة المحددة للشركة	خمسون عاماً تبدأ من تاريخ إكتسابها الشخصية الاعتبارية
رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	٤٣٠٩٣٩ ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠
مسئول الإتصال	الأستاذ / تامر حامد بندق ، نائب العضو المنتدب ورئيس قطاع الإلتزام والحوكمة
عنوان المركز الرئيسي	١٥ شارع التسعين الجنوبي - التجمع الخامس – القاهرة الجديدة – القاهرة
رقم البطاقة الضريبية	٦٣١-٠٥٩-١٠٥

ECSD
Egyptian Central Securities Depository
الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزى

رقم التعريف القانوني	894500Q4GME3BEFJIL06
الموقع الإلكتروني	www.ecsd.org.eg
البريد الإلكتروني	Info.ecsd@cbe.org.eg

مراقبي الحسابات :

أسماء السادة مراقبي الحسابات	الأستاذ / ممدوح علي رفعت	الأستاذ / عبد الهادي محمد على إبراهيم
الجهـــــــــــــــة	الجهاز المركزي للمحاسبات	مكتب حازم حسن KPMG

المستشار الضريبي

الأستاذ / ربيع مرسي ، مكتب صالح وبرسوم وعبد العزيز ، جرانت ثورنتن

هيكل المساهمة ورأس المال :

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٣ مليار جنية مصـري كما حدد رأس المال المصـدر والمدفوع بمبلغ ١ مليار جنيه مصـــري ، موزعاً على عدد ١٠٠ مليون سـهم عادي بقيمة إسـمية ١٠ جنية للسهم الواحد ، وقد تم سداد قيمتها بالكامل.

مجلس الإدارة :

تشكيل المجلس

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ٩ أعضاء ، ويكون تشكيل المجلس على النحو التالي :

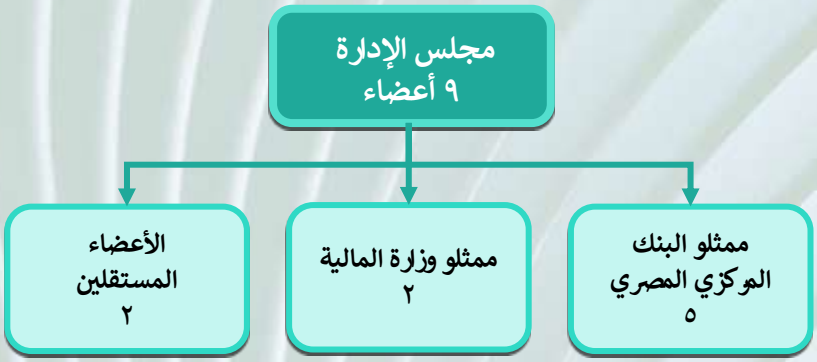

وقد قام المساهمون خلال الجمعية التأسيسية المنعقدة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢١ بتعيين أول مجلس إدارة بالتشكيل التالي :

م	الإســـــــــم	الصفـــــــة	جهة التمثيل
١	الأستاذ / رامي أحمد عادل محمد أبو النجا	رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي	البنك المركزي المصري
٢	الأستاذ / ياسر حسنين عبد الحليم زعزع	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	البنك المركزي المصري
٣	الأستاذ / أحمد أشرف على كجوك	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	وزارة الماليـــــة
٤	المستشار/ تامر السيد أبوزيد الدقاق	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	البنك المركزي المصري
٥	المهندسة / زكية محسن حسن محمد ابراهيم	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	البنك المركزي المصري
٦	المهندس/ إيهاب إبراهيم على نصر	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	البنك المركزي المصري
٧	الأستاذة / نيفين أحمد إبراهيم على منصور	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	وزارة الماليـــــة
٨	الأستاذ / محمد شكري محمد السعيد يوسف	عضو مجلس إدارة – مستقل	--------
٩	ســـوف يتـــم التعيين	عضو مجلس إدارة – مستقل	--------

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات على أن مجلس الإدارة المعين أعلاه يبقي قائماً بأعماله لمدة خمس سنوات ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في إستبدال من يمثله في عضوية مجلس الإدارة.

التغيرات التي طرأت علي تشكيل مجلس الإدارة خلال الدورة الحالية

- **خلال العام ٢٠٢٤ :**

وافق مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠٢٤ على ترشيح الأستاذة / مي عادل أحمد رفعت كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلة لوزارة المالية بعضوية المجلس خلفاً للسيد الأستاذ / أحمد كجوك وذلك إعتباراً من ١٧ يوليو ٢٠٢٤ ، وفقاً للخطاب الوارد من معالى السيد وزير المالية والذي تضمن إستبدال وزارة المالية لأحد ممثليها بعضوية مجلس الإدارة .

- **خلال العام ٢٠٢٥ :**

وافق مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٢٥ على ترشيح الأستاذ الدكتور / زياد أحمد بهاء الدين كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً للبنك المركزي المصري بعضوية المجلس خلفاً للسيد المستشار / تامر السيد أبوزيد الدقاق وذلك إعتباراً من ١ أكتوبر ٢٠٢٥ ، وفقاً للخطاب الوارد من معالى السيد محافظ البنك المركزي المصري والذي تضمن إستبدال البنك المركزي لأحد ممثليه بعضوية مجلس الإدارة .

التشكيل الحالي لمجلس الإدارة :

م	الإســـــــــم	الصفـــــــة	جهة التمثيل
١	الأستاذ / رامي أحمد عادل محمد أبو النجا	رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي	البنك المركزي المصري
٢	الأستاذ / ياسر حسنين عبد الحليم زعزع	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	البنك المركزي المصري
٣	الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين عبد العال	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	البنك المركزي المصري
٤	المهندسة / زكية محسن حسن محمد ابراهيم	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	البنك المركزي المصري
٥	المهندس/ إيهاب إبراهيم على نصر	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	البنك المركزي المصري
٦	الأستاذة / نيفين أحمد إبراهيم على منصور	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	وزارة الماليـــــة
٧	الأستاذة / مي عــادل أحمــد رفعــت	عضو مجلس إدارة – غير تنفيذي	وزارة الماليـــــة
٨	الأستاذ / محمد شكري محمد السعيد يوسف	عضو مجلس إدارة – مستقل	--------
٩	ســـوف يتــم التعيين	عضو مجلس إدارة – مستقل	--------

ECSD
Egyptian Central Securities Depository
الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزى

اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة :

(١) لجنة المراجعة والإلتزام		
الاســـــــم	الوظيفة	الصفة
الأستاذ / محمـــد شكري محمـــد يوسف	رئيس اللجنة	عضو مجلس إدارة مستقـــل
الدكتور / زيـــاد أحمـــد بهـــاء الدين	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
الأستاذة / نيفين أحمد إبراهيم على منصور	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

(٢) لجنة الحوكمة والترشيحات		
الاســـــــم	الوظيفة	الصفة
الدكتور / زيـــاد أحمـــد بهـــاء الدين	رئيس اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
المهندس/ إيهـــاب إبراهيـــم على نصـــر	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
الأستاذ / محمـــد شكري محمـــد يوسف	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة مستقـــل

(٣) لجنة المخاطر		
الاســـــــم	الوظيفة	الصفة
المهندسة / زكيـــة محسن حسن ابراهيـم	رئيس اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
المهندس/ إيهـــاب إبراهيـــم على نصـــر	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
الأستاذ / محمـــد شكري محمـــد يوسف	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة مستقـــل

(٤) لجنة المكافآت والمزايا		
الاســـــــم	الوظيفة	الصفة
الأستاذ/ رامي أحمد عادل محمـد أبو النجـا	رئيس اللجنة	رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي
الأستاذ / ياسر حسنين عبد الحليم زعـــزع	عضو اللجنة	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
الدكتور / زيـــاد أحمـــد بهـــاء الدين	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
الأستاذة / مي عـــادل أحـــمد رفعت	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

(٥) لجنة المسئولية المجتمعية والبيئية		
الاســـــــــم	الوظيفة	الصفة
الأستاذ / ياسر حسنين عبد الحليم زعـــزع	رئيس اللجنة	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
الأستاذة / نيفين أحمد إبراهيم على منصور	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
المهندسة / زكيـــة محسن حسن ابراهيـم	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

(٦) لجنة الإستثمار		
الاســـــــــم	الوظيفة	الصفة
الأستاذ / ياسر حسنين عبد الحليم زعـــزع	رئيس اللجنة	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
المهندسة / زكيـــة محسن حسن ابراهيـم	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
الأستاذة / مي عـــــادل أحـــــمد رفعت	عضو اللجنة	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

الإدارة التنفيذية :

فيما يلي أعضاء اللجنة التنفيذية للشركة :

الأستاذ / ياسر حسنين زعزع	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
الأستاذ / تامر حامد بندق	نائب العضو المنتدب ورئيس قطاع الإلتزام والحوكمة
الأستاذ / محمود عبد الحميد درويش	رئيس القطاع المالي
الأستاذ / طارق عبد المنعم خورشيد	رئيس قطاع العمليات

ECSD
Egyptian Central Securities Depository
الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي

هيكل الحوكمة المؤسسية :

قامت الشركة بوضع هيكل متكامل يضمن تطبيقاً فعالاً لمبادي الحوكمة المؤسسية في ضوء المتطلبات التي تتماشي مع تطور نشاط الشركة ، حيث قد تم الانتهاء من إعداد المستندات التالية وتم اعتمادها من مجلس الإدارة والجمعية العامة ، ويجري التحديث الدوري لها بصورة منتظمة ، وهي كما يلى :

- دليل الحوكمة المؤسسية
- ميثاق عمل مجلس الإدارة
- لوائح تشكيل اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة
  - لجنة المراجعة والالتزام
  - لجنة الحوكمة والترشيحات
  - لجنة المخاطر
  - لجنة المكافآت والمزايا
  - لجنة المسئولية المجتمعية والبيئية
  - لجنة الإستثمار

- لوائح تشكيل اللجان الإدارية المتخصصة
  - اللجنة التنفيذية
  - لجنة الإستثمار
  - لجنة العقود والمشتريات

السياسات واللوائح الداخلية :

قامت الشركة بإعداد كافة السياسات واللوائح الداخلية وتم إعتمادها من مجلس الإدارة ، وذلك كما يلى :

- اللائحة المالية
- السياسة الاستثمارية
- لائحة شئون العاملين
- لائحة العقود والمشتريات
- الإطار العام للمخاطر
- دليل الحوكمة المؤسسية
- سياسة المسئولية المجتمعية والبيئية
- ميثاق السلوك المهني والقيم الأخلاقية للعاملين
- الإطار العام للتطابق والإلتزام
- دليل التطابق والإلتزام (دليل السياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)
- ميثاق المراجعة الداخلية
- دليل عمل المراجعة الداخلية
- المعايير الأخلاقية للمراجعة الداخلية
- منهجية خطة المراجعة الداخلية
- سياسة إدارة المخاطر
- سياسة الصحة والسلامة
- سجل المخاطر
- سياسة الترقي الوظيفي
- كتاب القواعد

التطويرات التي قامت بها الشركة على سوق الأدوات والأوراق المالية الحكومية

تحرص الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي، في إطار استراتيجيتها المستمرة لتطوير البنية التحتية لسوق المال، على العمل بشكل دائم على تعزيز كفاءة وفعالية سوق الأدوات والأوراق المالية الحكومية. ويأتي ذلك من خلال تنفيذ مجموعة من التطويرات الجوهرية، إلى جانب إجراء تحديثات وتحسينات مستمرة على الأنظمة الآلية الداخلية، بما يضمن توافقها مع أفضل الممارسات الفنية والمعايير الدولية، ويلبي الاحتياجات لكافة أعضاء الإيداع والحفظ المركزي.

وتهدف هذه الجهود إلى دعم استقرار السوق، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية، وتسهيل إجراءات التعامل على مختلف أطراف السوق، بما يحقق قيمة مضافة حقيقية لكافة المتعاملين في سوق أوراق وأدوات الدين الحكومي. وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف التطويرات التي قامت بها الشركة خلال الفترة محل التقرير إلى أربع محاور رئيسية، على النحو المبين فيما يلي.

أولا: تطبيق المعايير الدولية في رسائل السويفت الخاصة بأنشطة الأدوات والأوراق المالية الحكومية:

- في ضوء استعداد البنك المركزي المصري وكافة البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية لإجراء التعديلات اللازمة على أنظمة المدفوعات المحلية، بما يتوافق مع معيار ISO 20022، والتحول من استخدام رسائلSWIFT MT إلى رسائل SWIFT MX، وذلك تماشياً مع المتطلبات والمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية، قامت الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي، ممثلة في قطاع العمليات، وبالتنسيق الكامل مع البنك المركزي المصري، باتخاذ كافة الإجراءات الفنية والتنظيمية اللازمة لتهيئة البيئة الاختبارية للأنظمة الداخلية.

وقد شملت هذه الجهود البدء في استخدام رسائل MX لتنفيذ جميع المعاملات المالية الخاصة بأنشطة السوق الثانوي وصرف العائد والاستحقاق على نظام التسوية اللحظية (RTGS)، بالإضافة إلى المعاملات التي تتم مع مختلف أطراف السوق من خلال البيئة الاختبارية.

ويأتي هذا التحرك في إطار حرص الشركة على الاستعداد المسبق لمتطلبات التحول، وتحقيق الجاهزية التشغيلية الكاملة للانتقال إلى بيئة العمل الفعلية فور صدور الإعلان الرسمي من البنك المركزي المصري، بما يضمن استمرارية الأعمال وعدم تأثر عمليات التسوية أو تعاملات السوق خلال مرحلة الانتقال.

ومن المتوقع أن يسهم هذا التطوير في تعزيز كفاءة سوق الأدوات والأوراق المالية الحكومية، من خلال تحسين سرعة وجودة المعالجة المالية، ورفع مستوى التكامل بين أنظمة السوق المختلفة، بما ينعكس إيجاباً على جميع المتعاملين وأعضاء الإيداع والحفظ المركزي، ويدعم توجه الدولة نحو تحديث البنية التحتية المالية وفقاً للمعايير الدولية.

- وفي إطار استكمال جهود الشركة لتطوير الأنظمة التشغيلية المرتبطة بسوق الأدوات والأوراق المالية الحكومية، قامت الشركة بإجراء تعديلات جوهرية على الأنظمة الخاصة بصرف العائدات والاستحقاقات، وذلك بهدف تضمين البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات الرهن والاستحقاقات المترتبة عليها ضمن رسائل SWIFT المخصصة لهذا الغرض.

وقد أسهم هذا التطوير في تمكين أعضاء الإيداع من التفرقة بوضوح ودقة بين الاستحقاقات التي يتم صرفها لصالحهم نتيجة ملكيتهم المباشرة للأوراق والأدوات المالية الحكومية، وبين الاستحقاقات الأخرى التي يتم صرفها لهم نتيجة الأرصدة المرهونة لصالحهم. كما يشمل ذلك الحالات التي تكون فيها الأرصدة مرهونة من قبل عملاء عضو الإيداع لصالح أعضاء آخرين، وهو ما يستدعي إظهار تلك الاستحقاقات في رسائل السويفت الخاصة بعضو الإيداع المستحق لها وفقاً لطبيعة الرهن القائم.

ويعزز هذا التحديث من مستوى الشفافية والدقة في عمليات صرف الاستحقاقات، ويحد من المخاطر التشغيلية المرتبطة بسوء تفسير البيانات أو الخلط بين أنواع الاستحقاقات المختلفة، بما يسهم في رفع كفاءة العمليات اليومية لأعضاء الإيداع، وضمان الالتزام بالأطر التنظيمية المعمول بها، ودعم الثقة في آليات عمل سوق أوراق وأدوات الدين الحكومي.

- وفي إطار الدور التنسيقي والتطويري الذي تضطلع به الشركة تجاه أعضاء الإيداع، قامت الشركة بالمبادرة وحث كافة أعضاء الإيداع على البدء في تطوير وتحديث الأنظمة الداخلية لديهم، بما يتيح الاستيعاب الكامل لكافة رسائل

SWIFT الصادرة عن الشركة، سواء تلك المرتبطة بأنشطة السوق الثانوي، أو المتعلقة بصرف العائدات والاستحقاقات، والعمل على دمج هذه الرسائل مع أنظمتهم التشغيلية الداخلية.
ويهدف هذا التوجه إلى رفع كفاءة عمليات التسوية، سواء الورقية أو النقدية، وتقليل الاعتماد على التدخل البشري في تنفيذ المعاملات، بما يسهم في الحد من الأخطاء التشغيلية وتقليص المخاطر المرتبطة بها، ويعزز من مستوى الانضباط والدقة في تنفيذ عمليات التسوية داخل السوق بصورة لحظية.

وقد تم تنفيذ هذه المبادرة من خلال التواصل المباشر مع كافة أعضاء الإيداع عبر البريد الإلكتروني، إلى جانب التنسيق لعقد عدد من الاجتماعات الافتراضية مع الأعضاء عند الحاجة، وذلك لتبادل الرؤى والأفكار حول آليات التطبيق الأمثل لهذه المبادرة، وتوضيح الفوائد التشغيلية والتنظيمية المتوقعة من تطبيقها، بما يضمن تحقيق أعلى مستوى من الاستفادة لكافة أطراف السوق.

ثانياً: تطوير التقارير الخاصة بنظام الإيداع والقيد المركزي:

- تحرص الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي بشكل دائم على المراجعة المستمرة للتقارير الصادرة من خلال نظام الإيداع والقيد والمقدمة إلى أعضاء الإيداع، وذلك للتحقق من مدى كفايتها وشمولها من حيث توفير معلومات دقيقة ووافية تدعم الأعضاء في تنفيذ عملياتهم اليومية بكفاءة ووضوح. كما تولي الشركة أهمية خاصة لتطوير التقارير التي يمكن تقديمها مباشرة إلى الجهات الرقابية، بما يحد من الحاجة إلى أي تعديلات أو معالجات يدوية، ويعزز من موثوقية البيانات ودقتها.

وفي هذا الإطار، قامت الشركة بتطوير عدد من التقارير الخاصة بصرف العائدات والاستحقاقات، وذلك من خلال إضافة بيانات تفصيلية تتعلق بشرائح الشراء، إلى جانب إدراج خانات إضافية تتيح إمكانيات بحث متقدم، من بينها الكود الموحد للعميل، مع مراعاة توحيد هذا النهج وتطبيقه على تقارير أخرى مماثلة لضمان اتساق البيانات وسهولة استخدامها.

وفي السياق ذاته، تم تطوير التقرير الخاص بتفاصيل عمليات تداول السوق الثانوي، وذلك من خلال إضافة مجموعة من خانات البحث المتقدم، من بينها الفترة الزمنية، والكود الموحد للعميل، ونوع الورقة المالية، وغيرها من المعايير التي تتيح لأعضاء الإيداع استخراج البيانات المطلوبة بسهولة ودقة أعلى، بما يسهم في تحسين كفاءة المتابعة والتسوية، ويدعم متطلبات الإفصاح والرقابة على أنشطة السوق.

ثالثاً: تطويرات خاصة بإضافة أدوات دين حكومي جديدة:

- في إطار التعاون والتنسيق المستمر بين كل من الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي، والبنك المركزي المصري، ووزارة المالية، تم تطوير نظام الإيداع والقيد بما يتيح التعامل مع سندات الخزانة المصرية ذات العائد المتغير (FRN in arrears)، والتي يتم تحديث قيمة الكوبون الخاص بها عند كل تعديل في سعري الإقراض والخصم طبقا لاجتماعات لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي وفقاً لمدة الكوبون.

وقد شمل هذا التطوير احتساب المتوسط المرجح لأسعار الفائدة المختلفة والفترات الزمنية المرتبطة بكل سعر فائدة، مع الأخذ في الاعتبار شرائح الشراء المختلفة، سواء كانت ناتجة عن عمليات السوق الأولي أو السوق الثانوي، كما تم تضمين الأثر المترتب على هذا التغير فيما يخص الضرائب المفروضة على عائد سندات الخزانة، والتي تعتمد على فترات الحيازة الخاصة بكل عميل، مع مراعاة انعكاس كل تغيير في أسعار الفائدة خلال فترة الحيازة على الوعاء الضريبي المستحق.

وبناءً على هذه التطويرات، أصبح من الممكن إتاحة هذا النوع من الأدوات والأوراق المالية الحكومية للتداول، مع جاهزية النظام لإدارة كافة العمليات المرتبطة بها، بما في ذلك عمليات السوق الثانوي، وصرف العائدات، والاستحقاقات، وذلك بكفاءة ودقة عالية، ودون الحاجة إلى تدخل العنصر البشري في التشغيل.

وفي السياق ذاته، قامت الشركة بتهيئة النظام للتعامل مع أول إصدار للصكوك السيادية، وما يرتبط به من معاملات وإجراءات تشغيلية، مع ضمان عدم تأثر باقي العمليات والخدمات المقدمة من خلال النظام، بما يعكس مرونة البنية التحتية وقدرتها على استيعاب أدوات مالية جديدة ومتنوعة.

رابعاً: تعديل التوقيت المتاح لإلغاء العمليات بالبورصة المصرية:

- كما تم الإشارة إليه سابقاً، تهدف الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي بشكل عام إلى المراجعة الدورية والشاملة لكافة ما يتعلق بسوق الأدوات والأوراق المالية الحكومية، والسعي باستمرار نحو المبادرة عند الحاجة لتعديل الإجراءات أو القواعد التشغيلية، وذلك بعد التنسيق مع الجهات المعنية، بما يخدم مصالح السوق وأعضاء الإيداع على حد سواء.

وفي هذا الإطار، قامت الشركة بالمبادرة والتنسيق مع البورصة المصرية لتمديد الجلسة الخاصة بإلغاء العمليات المنفذة في البورصة لمدة نصف ساعة إضافية، بهدف استقبال طلبات الإلغاء من أعضاء الإيداع، وإتمام إجراءات الإلغاء خلال نفس الجلسة في حال وجودها. وتأتي هذه المبادرة في سياق حرص الشركة على الحد من نسبة العمليات غير المسواة الناتجة عن أخطاء التنفيذ من جانب الأعضاء، مع الحفاظ على معدل تسوية مرتفع، بما يضمن استقرار وكفاءة السوق.

ويعكس هذا الإجراء النهج الوقائي للشركة في إدارة المخاطر التشغيلية، من خلال توفير بدائل تصحيحية متعددة تتيح معالجة الأخطاء التشغيلية بسرعة ودقة، كما يسهم في تعزيز الثقة بين جميع المشاركين في سوق أدوات الدين الحكومي، ويعزز من كفاءة الإجراءات التشغيلية المتبعة.

نشاط الشركة في تدريب أطراف السوق المختلفة:

كجزء من مسؤوليات الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي في دعم سوق أدوات الدين الحكومي، تعمل الشركة على رفع مستوى الوعي والمعرفة بهذا السوق لدى كافة الأطراف المعنية. ويشارك ممثلو الشركة المرخص لهم من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية كمحاضرين معتمدين في البرامج التدريبية التي تعدها الهيئة، والمقدمة بشكل دوري لأعضاء الإيداع وشركات التداول العاملة في السوق المصري.

كما تقدم الشركة برامج تدريبية متخصصة لأعضاء الإيداع، وتشارك في جلسات توعوية مع أطراف السوق المختلفة لعرض ومناقشة التطورات الأخيرة في أسواق المال، بما يعزز فهم المشاركين لآليات التداول والتسوية والإجراءات التنظيمية ذات الصلة. ويعمل هذا النهج على إثراء سوق الدين الحكومي المصري، ورفع كفاءة المشاركين به.

الأنشطة الرئيسية للشركة خلال عام ٢٠٢٥:

خدمات تحصيل وتوريد الضرائب

واصلت إدارة الضرائب بالشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي (ECSD) خلال عام ٢٠٢٥ أداء دورها كجهة خصم من المنبع للضرائب المستحقة على أدوات الدين الحكومية، بما يشمل أذون وسندات الخزانة، والصكوك السيادية وذلك في إطار منظومة تشغيلية متكاملة تضمن سلامة الخصم، ودقة المطابقة، والالتزام الكامل بمواعيد التوريد.

أولًا: الدور التشغيلي

وفي هذا السياق، تولت الإدارة تنفيذ وإدارة العمليات التشغيلية المرتبطة بالخصم والتحصيل والتوريد، حيث شمل ذلك خصم الضرائب المستحقة عند صرف العوائد الدورية والاستحقاقات، وكذلك على عمليات التداول في السوق الثانوي، إلى جانب تجميع ومطابقة المتحصلات الضريبية على مستوى كل أداة دين ونوع عملية، وتوريد الضرائب المستحقة إلى مصلحة الضرائب المصرية في المواعيد المعتمدة، مع إعداد التقارير الدورية الخاصة بالضرائب الموردة ورد فروق الضرائب للعملاء الاجانب، وفقًا لمتطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية.

ثانيًا: دعم السياسات المالية وإدارة الدين العام

في إطار تعزيز دور الشركة في دعم التخطيط المالي وإدارة الدين العام، قامت إدارة الضرائب خلال عام ٢٠٢٥ بتطوير وإتاحة منظومة تقارير ضريبية دورية متكاملة لوحدة الدين الداخلي بوزارة المالية، بما يوفر رؤية استباقية للتدفقات الضريبية المتوقعة على أدوات الدين الحكومية وربطها بما يتم توريده فعليًا. وتشمل المنظومة إعداد توقعات أسبوعية وشهرية وسنوية، وإصدار تقارير مقارنة بين القيم المتوقعة والمتحققة، إلى جانب تقارير دورية لمعدلات الضريبة الفعلية المطبقة، وتقارير تفصيلية مصنفة وفقًا لمحافظ البنوك ومحافظ العملاء. وقد أسهم ذلك في تعزيز شفافية البيانات ودعم وزارة المالية في تقييم الأثر الضريبي واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة ومحدثة، بما يدعم كفاءة إدارة السيولة.

ثالثًا: تطوير الإطار المؤسسي – مذكرات التفاهم

استكمالًا للإطار المؤسسي المنظم لآليات رد فروق الضرائب للعملاء الأجانب، وفي ضوء مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٣ وملحقها الموقع بتاريخ ١٢ أغسطس ٢٠٢٤، قامت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ باتخاذ خطوات تنسيقية متقدمة نطاق الإطار المؤسسي المنظم لآليات رد فروق الضرائب.

وشملت هذه الخطوات التنسيق مع كل من مصلحة الضرائب المصرية ووزارة المالية تمهيدًا لتوقيع مذكرة تفاهم جديدة مطلع عام ٢٠٢٦، وذلك في ضوء إدخال الصكوك السيادية ضمن أدوات الدين الحكومية، وبهدف إسناد مهمة رد فروق الضرائب المستحقة عن عوائدها إلى الشركة، أسوةً بالآليات المطبقة على أذون وسندات الخزانة. ومن شأن توحيد واستقرار المعالجة الضريبية لكافة أدوات الدين الحكومية أن يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، وتحسين جاذبية الاستثمار، ودعم تنويع قاعدة المستثمرين، والمساهمة في خفض تكلفة الدين العام على المدى المتوسط والطويل.

رابعًا: تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية

في إطار دعم أعلى مستويات التنسيق المؤسسي على منظومة أدوات الدين الحكومية، قامت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ بالمبادرة إلى إعادة تفعيل اللجنة الفنية المشتركة التي تضم البنك المركزي المصري ووزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية والشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي، وذلك كمنصة تنسيقية دائمة لمناقشة الموضوعات ذات الأولوية المرتبطة بإدارة وتسوية المعاملات على أدوات الدين الحكومية.

ويهدف هذا التوجه إلى توحيد الرؤى بين الجهات المعنية، وتحسين كفاءة إدارة أدوات الدين الحكومية، وتعزيز استقرار الأطر التشغيلية والتنظيمية ذات الصلة، بما يدعم استدامة الأداء السوقي ويحد من المخاطر التشغيلية.

خامسًا: تسريع إصدار الآراء الفنية وتطوير آليات التوثيق

استكمالًا للدور المؤسسي الذي اضطلعت به الشركة في دعم تطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي، قامت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ بتقديم مقترحات فنية إلى مصلحة الضرائب المصرية – إدارة البحوث والاتفاقيات الدولية، استهدفت تبسيط آليات توثيق المستندات المقدمة من المستثمرين الأجانب وتقليل الإجراءات والتكلفة المرتبطة بها. وبناءً على

هذه المبادرة، اعتمدت مصلحة الضرائب المصرية آلية التحقق الإلكتروني للمستندات باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR Code)كبديل معتمد لأساليب التوثيق التقليدية لتطبيق نسب التخفيض أو الإعفاء الضريبي على أدوات الدين الحكومية.

وقد أسهم هذا التطوير في تسريع إصدار الآراء الفنية، وتقليل الاعتماد على التوثيق القنصلي، وتحسين تجربة المستثمر الأجنبي، وتعزيز جاذبية الاستثمار في أدوات الدين الحكومية، بما يساهم في خفض تكلفة التمويل على الدولة

سابعًا: دور إدارة الضرائب في دعم وتشغيل أدوات الدين الحكومية الجديدة

قامت إدارة الضرائب خلال عام ٢٠٢٥ بدور تشغيلي وفني محوري في دعم التشغيل الفعلي لأدوات دين حكومية جديدة، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الاختبارات التشغيلية اللازمة، بما يضمن التطبيق السليم والدقيق للمعالجة الضريبية منذ مراحل التشغيل الأولى.

وفي هذا الإطار، تولت الإدارة دعم التشغيل الضريبي للسندات الحكومية ذات العائد المتغير وفقا لسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري، من خلال مواءمة آليات الاحتساب الضريبي مع طبيعة العائد المتغير واختلاف فترات الحيازة، وبالتنسيق الكامل مع قطاع العمليات ووزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، بما أسهم في استقرار العمليات الضريبية المرتبطة بهذه الأداة.

كما اضطلعت الإدارة بدور فني وتشغيلي في دعم التشغيل الضريبي للصكوك السيادية، شمل دراسة طبيعتها من المنظور الضريبي، والتنسيق مع الجهات المعنية، والتحقق من سلامة التطبيق العملي، بما ضمن إدماج الصكوك السيادية ضمن منظومة أدوات الدين الحكومية من منظور ضريبي، وتوحيد المعالجة الضريبية بين مختلف الأدوات.

ثامنًا: تطويرات نظام الإيداع – الإعداد خلال عام ٢٠٢٥ والتنفيذ المخطط لعام ٢٠٢٦

في إطار خطة تطوير المنظومة الضريبية ورفع كفاءة النظام الآلي، قامت إدارة الضرائب خلال عام ٢٠٢٥ بإعداد واعتماد متطلبات التطوير الوظيفية اللازمة بالتنسيق مع مطور النظام، وذلك دون الدخول في مرحلة التنفيذ أو التشغيل الفعلي.
وشملت هذه المتطلبات تطوير آليات تطبيق اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي على مستوى كل أداة دين على حدة، بما يضمن اتساق المعاملة الضريبية مع نطاق الموافقات الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية، إلى جانب إعداد متطلبات أتمتة إصدار الشهادات الضريبية بما يقلل التدخل اليدوي ويسرّع دورة الإصدار ويحسن مستوى الخدمة.

ومن المخطط خلال عام ٢٠٢٦ البدء في تنفيذ هذه التطويرات، يليها إجراء الاختبارات الفنية والتشغيل التجريبي، تمهيدًا للتطبيق الفعلي بعد الاعتماد النهائي.

العلاقات الدولية وخدمات العملاء

- لعبت الشركة دوراً فاعلا من خلال إرسال منشورات بشكل دوري طوال العام لاطلاع أطراف السوق على كافة التطويرات والتشريعات والأحداث المستجدة والخاصة بسوق أدوات الدين الحكومي.
- قامت الشركة بتطوير كتاب القواعد الخاص بها الذي يحتوي على كافة المعلومات الخاصة بالسوق المصري ونشاط الشركة وقامت الشركة بأرسال الكتاب المذكور الي جميع الأطراف المعنية في السوق المصري.
- تلقت الشركة زيارات من أمناء حفظ دوليين (Due Diligence Visits)، الأمر الذي يعتبر خطوة هامة نحو التعريف بالشركة وكذا تقديم سوق أدوات الدين الحكومي المصري بشكل لائق ومحترف
- تعتبر الشركة عضو فعال في بعض المنظمات الدولية مثل (ISSA | International Securities Services Association) مما يعد خطوة هامة لفتح الافاق التي تؤدي الي العمل مع المنظمات النظيرة، وتبادل الأفكار والخبرات وتطوير الحلول المبتكرة. وفي ٢٠٢٥، ساهمت الشركة في إعداد تقرير تم نشره بعنوان "إدارة التغييرات من منظور الإيداع المركزي". حيث يقدم هذا التقرير مجموعة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة والإرشادات العملية حول كيفية تمكن شركات الإيداع المركزي من تخطيط وتنفيذ تغييرات السوق بنجاح، بما يضمن تنفيذًا سلسًا، وضبطًا قويًا للمخاطر، وتعزيز القيمة للمشاركين في السوق. كما يبرز التقرير العناصر الأساسية مثل الحوكمة، والاستعداد التشغيلي، وآليات التواصل، وتمكين التكنولوجيا، وهي جميعها عوامل حاسمة لضمان تحقيق تحول فعّال ومستدام في الأسواق المالية. وبالإضافة الي ذلك، شاركت أيضا الشركة في مجموعة الأصول الرقمية في المنظمة للاستفادة من خبرات المؤسسات الدولية المشاركة.

- شاركت الشركة المصرية بفعالية في Association of Global Custodians' Depository Information-Gathering Project (DIGP) للمساعدة في الحصول على المعلومات اللازمة للامتثال لقانون شركات الاستثمار الأمريكية.
- تقوم الشركة حاليًا باستكشاف مجال الأصول الرقمية Digital Assets بشكل نشط، من خلال دراسة الأساليب المتاحة لتطوير نظام مخصص لهذه الأصول وضمان وجود إطار قوي لحفظها وتسويتها. ويتطلب هذا المشروع فهم الخصائص الفريدة والمتطلبات التنظيمية المرتبطة بالأصول الرقمية. ولضمان الامتثال، تخطط الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي للتعاون الوثيق مع الجهات التنظيمية وأصحاب المصلحة في القطاع لوضع أفضل الممارسات والإرشادات التي تضمن التعامل الآمن مع الأصول الرقمية.
- تقوم الشركة بإنشاء مجموعة عمل جديدة خاصة بالتحول الرقمي. وتهدف هذه المبادرة إلى جمع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك الهيئات التنظيمية، للعمل بشكل تعاوني على استكشاف وتنفيذ الحلول الرقمية التي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. ومن خلال تعزيز الحوار المفتوح والتعاون بين هذه الأطراف الرئيسية، ستعمل مجموعة العمل على معالجة التحديات واستثمار الفرص المرتبطة بالتحول الرقمي في سوق الأوراق المالية.

الاطلاق الرسمي للموقع الالكتروني للشركة

في ديسمبر ٢٠٢٥، أعلنت الشركة الإطلاق الرسمي لموقعها الإلكتروني، والذي يمثل خطوة محورية نحو تعزيز التواصل المؤسسي والتعريف بدور وخدمات الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي، سواء للعملاء المحليين أو الدوليين، وكذلك لمختلف الأطراف ذات الصلة والمستثمرين المحتملين. ويأتي إطلاق الموقع في إطار استراتيجية الشركة للتحول الرقمي ودعم مبادئ الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات.

وقد تم تصميم الموقع الإلكتروني ليكون منصة متكاملة وشاملة تعكس مهام وأهداف الشركة، وتسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لعملائها، من خلال توفير محتوى منظم ومحدث يسهل الوصول إليه. كما يهدف الموقع إلى

أن يصبح مرجعًا موثوقًا ومصدرًا قيمًا لكل من يسعى إلى فهم آليات عمل الشركة ودورها المحوري في سوق رأس المال المصري، لاسيما في ظل كون الشركة ركنًا أساسيًا من أركان سوق أدوات الدين الحكومي.

ويتضمن الموقع الإلكتروني مجموعة من الأقسام والمحتويات الرئيسية، من بينها:

- نبذة تفصيلية عن الشركة، تشمل الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية.
- الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم لعمل الشركة.
- عرض شامل لخدمات الإيداع والقيد المركزي والتسوية المقدمة، خاصة فيما يتعلق بأدوات الدين الحكومي.
- معلومات موجهة للمستثمرين والعملاء والأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الجهات المحلية والدولية.
- نشر الأخبار والبيانات الرسمية والإعلانات ذات الصلة بأنشطة الشركة.

متابعة مستوى الخدمة

في إطار حرص الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي على تقديم أفضل خدمة للسوق المصري، قامت الشركة بعقد اجتماعات دورية مع أمناء الحفظ لمتابعة مستوى الخدمة، وقد كان الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع هو معرفة آرائهم وملاحظاتهم حول جودة الخدمات المقدمة إليهم وإخطارهم بآخر التطويرات التي قامت بها الشركة، وذلك بهدف تعزيز التعاون المثمر بين الشركة وعملائها من أمناء الحفظ. وتأتي هذه المبادرة من منطلق حرص الشركة على الارتقاء بمستوي جودة الخدمات المقدمة الى العملاء وتأكيداً على أهمية رضاء العملاء عن تلك الخدمات.

أنشطة الموارد البشرية

١. قسم التوظيف والاختيار:

- نسبة دوران الموظفين بالشركة بلغت ٤٪ في عام ٢٠٢٤ حيث تقدم عدد ٢ موظفين بالاستقالة خلال هذا العام.

٢. قسم تطوير المهارات والتدريب:

في إطار تعزيز قدرات الموظفين وتطوير مهاراتهم، تم التعاقد خلال عام ٢٠٢٤ مع مراكز تدريبية رائدة لتقديم خدمات التدريب للعاملين بالشركة. وبعد مراجعة دقيقة لسجل الأعمال السابق لهذه المراكز، والتي تشمل تقديم خدماتها لأكبر البنوك والشركات في مصر، تم اعتماد كل من:

- المعهد المصرفي المصري
- Beacon FinTrain

وقد تم تقديم برامج تدريبية متخصصة للعاملين تهدف إلى رفع كفاءتهم المهنية ودعم أدائهم الوظيفي. تضمنت هذه البرامج:

١. برامج مهارات القيادة والإدارة :يهدف إلى تطوير مهارات القادة ومديري الفرق، مع التركيز على إدارة الوقت، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات مثل (Leadership Effectiveness-Managing People).
٢. برنامج مكافحة غسل الأموال والامتثال :لتعزيز وعي العاملين بالمتطلبات القانونية واللوائح التنظيمية الخاصة بالامتثال وحوكمة الشركات.
٣. برنامج المهارات الفنية الماليةInternational Financial Reporting Standards : يشمل التحليل المالي وإعداد التقارير المالية .
٤. برنامج إدارة المخاطر:(Implementing Operational Risk): يركز على تقييم المخاطر التشغيلية والمالية ووضع استراتيجيات للتخفيف منها.
٥. برنامج التواصل الفعال Communicating with Clarity and Impact :لتحسين مهارات التواصل الداخلي والخارجي وتعزيز التعاون بين الفرق.
٦. برامج للمهارات التكنولوجيا والحاسب الألى: ويشمل برامج كالاتي(Access- Excel 1 -Excel 2 -Excel 3 -Digital Banking)
٧. برامج لإدارة الاستثمار: تهدف الى تطوير المهارات الخاصة بموظفين ادارة الاستثمار (ACI -Fixed Income)

وبرامج اخرى والتي بدورها قد ساهمت في تحقيق نمو وتطور ملحوظ في أداء الموظفين وتهيئتهم لتحديات السوق المتغيرة.

وتم تنفيذ برنامج شامل لبناء فريق العمل خلال العام الحالي، شمل مجموعة متنوعة من الأنشطة التفاعلية التي شارك فيها جميع الموظفين. وقد ساهم هذا البرنامج في تعزيز روح التعاون والانسجام بين الفريق، مما انعكس إيجابًا على أدائهم وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة العمل وتحقيق الأهداف المنشودة.

٣. الالتزام والحوكمة:

- تلتزم ادارة الموارد البشرية بتطبيق مبدأ الحوكمة والالتزام بالقانونين المصرية مثل(قانون العمل- الضرائب – التأمينات- وأي قوانين أخري ذلت صلة).
- كما تم الالتزام بمنظومة توحيد احتساب ضريبة المرتبات والتي تم الزام الشركة بها بقرار وزارة المالية ١٧٥ لسنة ٢٠٢٣ وذلك بداية من شهر يونيو ٢٠٢٣.
- التنسيق مع المستشار الضريبي للشركة بعمل (تطبيق المنظومة الجديدة – تقديم التسوية الربع سنوية والسنوية على البوابة الإلكترونية الخاصة بمصلحة الضرائب).
- تطبيق والالتزام بجميع القوانين والقرارات واللوائح التي يتم اصدارها اول بأول مثل (قانون الضرائب والتعديلات التي حدثت عليه خلال عام ٢٠٢٣ مرتين) وإجراء التعديلات اللازمة على السيستم الخاص بالموارد البشرية.
- الالتزام بجميع المدفوعات الحكومية والقانونية وتسديدها بمواعيدها القانونية لتجنب الغرامات والمخالفات القانونية.
- الالتزام ايضاً بجميع التعليمات الخاصة بالإدارات الرقابية (الحوكمة والالتزام والمخاطر والمراجعة الداخلية).

٤. الخدمة الطبية:

نظمت الشركة يومًا طبيًا متكاملًا للموظفين، حيث تم توفير استشارات طبية من قبل فريق طبي متخصص (مثل: قياس ضغط الدم، فحص السكر، استشارات عامة)، بالإضافة إلى تقديم ورش عمل توعوية حول الإسعافات الأولية (مثل: الإسعافات الأولية في حالات الحروق، الإسعافات الأولية في حالات الاختناق). هذا الحدث يأتي في إطار حرص الشركة على تشجيع الموظفين على الاهتمام بصحتهم، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة.

وتم تطوير الخدمات الطبية المقدمة للموظفين، حيث تم زيادة حدود التغطية وتوفير خدمات إضافية مثل الزيارات الطبية الشهرية داخل مقر الشركة، مما يعكس حرص الشركة على توفير الرعاية الصحية الشاملة لموظفيها.

٥. التوجهات المستقبلية:

- البحث والتعاقد مع مراكز تدريب جديدة ومعتمدة لتقديم برامج تدريبية متخصصة في مجالات لم يتم تغطيتها من قبل، وذلك بهدف توسيع نطاق التدريب المتاح لموظفينا وتعزيز كفاءتهم.
- التركيز خلال العام القادم على استكمال الهيكل الوظيفي للشركة من خلال إدارة فعالة لعمليات التعيين لجميع الوظائف الشاغرة.
- لتعزيز تنافسيتنا وجذب أفضل الكفاءات، سنقوم بتنفيذ دراسة شاملة لتقييم الوظائف بالشركة بالتعاون مع شركة استشارات متخصصة، مما سيمكننا من بناء هيكل رواتب عادل ومنطقي يعكس قيمة كل وظيفة ويساهم في تحفيز الموظفين وزيادة ولائهم.
- انشاء وتطبيق سياسة الترقيات بالشركة.
- زيادة التحول الرقمي والتطوير بجميع اعمال الادارة"Digitalization".
- عمل خطة مستقبلية ومسار وظيفي لكل موظفي الشركة "Succession Plan".

المسئولية المجتمعية والبيئية للشركة

المسئولية المجتمعية والبيئية للشركة تتمثل فى الالتزام الدائم للتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية المستدامة وفي نفس الوقت تحسين جودة حياة الموظفين وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوي معيشة الناس والحفاظ على البيئة مما يسهم في التنمية ويخدم مجال عمل الشركة وكذا القطاع المالي ككل ، فالمسئولية المجتمعية والبيئية للشركة أساسية لنمو واستدامة الشركة على المدى الطويل وبالتالي ينظر إليها على أنها الأساس الذي ندير عليه أعمالنا.

ولكي يتحقق ذلك، هناك خصائص رئيسية ارتكزت عليها الشركة لكي تدعم التزامنا بالمسئولية المجتمعية تتلخص في النقاط التالية:

- توافر فهم سليم للأدوار في المجتمع الذي نعمل فيه مثل البيئة، أصحاب المصلحة، المجتمع.
- الانفتاح على الأفكار والممارسات وطرق التفكير الجديدة وتحدي أساليبنا الحالية.
- تقييم التنوع وتسخيره وتعديل نهجنا عند الضرورة.
- المواءمة الاستراتيجية والشراكات التعاونية والامتثال والتكيف التكنولوجي، فرغم التغيرات التكنولوجية السريعة فإن أكثر الأمور ثباتًا هو أن المستقبل ينتمي إلى أولئك الذين يراقبون التغيير، ولديهم عقل منفتح ومرونة في التكيف.
- التكيف مع التغيرات المختلفة والسريعة بشكل جيد، كذلك دمج الاستدامة في جوهر نموذج أعمالها ، حيث يجب أن تكون استراتيجيات المسئولية المجتمعية للشركة قائمة على المرونة والتأثير طويل الأجل وأهداف التنمية المستدامة.
- الاستثمار في الإجراءات التي ستكون مستدامة على المدى الطويل لكي تؤثر في تحسين المجتمعات بشكل ملموس.
- تشكل رؤية الشركة ورسالتها وقيمها الأساسية نقطة الإنطلاق نحو تطبيق إجراءات المسئولية المجتمعية والبيئية.

الرؤية الاستراتيجية

تعزيز ورفع الوعي بمبادئ وممارسات المسؤولية المجتمعية والبيئية للشركات ودعم مبادرات الشركات المتعلقة بتطوير المجتمع المصري في كافة مستويات التنمية المستدامة ودعم الفئات الأكثر إحتياجا.

الرسالة

أن تكون الشركة داعمة لمبادرات التنمية المستدامة المحلية والإقليمية. وتلعب دورا محوريا في التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تطوير بيئة مواتية لمبادرات المسؤولية المجتمعية للشركات. وبناءً علية فقد قامت الشركة بتشكيل لجنة للمسئولية المجتمعية والبيئية وهي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة وتم تحديد اختصاصاتها على النحو التالي:

١. مراجعة و إعتماد سياسة المسئولية المجتمعية والبيئية للشركة والتأكد من تحديثها بشكل دوري والتأكد من توافقها مع القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستدامة
٢. تحفيز نشاط المسئولية المجتمعية للشركة والإشراف الكامل على كل الجوانب الخاصة بذلك النشاط ومتابعة تنفيذ السياسات ذات الصلة.
٣. تحديد مجالات المسئولية المجتمعية والبيئية للشركة : حماية البيئة ، الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية وتعزيز صحة وسلامة العاملين أو مجالات تنمية أخري ، التعليم الفني ، التعليم العالي والتدريب والبحث العلمي
٤. الإشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن المبادرات الاجتماعية والبيئية والتبرعات
٥. رفع توصية لمجلس الإدارة بتخصيص وتوزيع مبالغ التبرعات للجهات المستحقة لها بالتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات التي تقدم خدمات مجتمعية أو بيئية
٦. إعداد تقرير سنوي يرفع لمجلس الإدارة والجمعية العامة بشأن نشاطات الشركة في هذا الشأن والتي تمت خلال العام وتأثيرها علي أداء الشركة في مجال الاستدامة
٧. رفع توصية لمجلس الإدارة بمبلغ التبرعات المقترح خلال العام التالي وذلك للعرض على الجمعية العامة لاتخاذ قرار بشأنه
٨. إشراك الموظفين في تنفيذ سياسة المسؤولية المجتمعية والبيئية للشركة وإرشادهم لسبل ووسائل تحقيق ذلك لرفع الوعي بأهمية المسئولية المجتمعية والبيئية.
٩. وضع آلية إشراف ومتابعة لتنفيذ المشروعات المتعلقة بالمسئولية المجتمعية والبيئية الواجب تنفيذها
١٠. ترسيخ مبادئ الإستدامة ودمجها في أنشطة الشركة.

كما قد تم وضع سياسة للمسئولية المجتمعية والبيئية ، التي ترتكز على المحاور التالية:

- المسئولية البيئية
- المسئولية الاقتصادية
- المسئولية الاجتماعية
- التميز في الحوكمة

كما تلتزم الشركة بتقديم التقارير المرتبطة بتلك المجالات إلي للهيئة العامة للرقابة المالية مثل التقرير السنوي للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالإستدامة (ESG) والتقرير السنوي للإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية (TCFD) .

المحور السلوكي والأخلاقي

التزمت الشركة بوضع ميثاق السلوك المهني للعاملين ، حيث يمثل السلوك المهني السياسة العليا التي تشكل الأساس للالتزام بتنفيذ عملياتنا بأعلى المتطلبات الأخلاقية والنزاهة والتي يجب الالتزام بها من قبل العاملين في أداء واجباتهم اليومية حيث يتوجب على جميع العاملين وبشكل دوري ان يقوموا بالتأكد من التزامهم بميثاق السلوك المهني. وتغطي هذه السياسة عدد من المجالات من بينهم الخصوصية وحماية البيانات الشخصية وتضارب المصالح ومكافحة الفساد،

وفي شركتنا نتخذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية المعلومات الخاصة بأنشطة الشركة وحماية المعلومات الخاصة بالعملاء حيث نولي أمن المعلومات وخصوصية البيانات أهمية قصوى وبالتالي فأننا نضع الضوابط الامنية اللازمة والإجراءات التي يتم مراقبتها وتحديثها باستمرار ومراقبة تطبيقها بشكل فعال.

وحرصا منا على ممارسة اعمالنا بأخلاقية عالية وامتثال تام يشمل ميثاق السلوك المهني على سياسة الإبلاغ التي تتطلب من العاملين الإبلاغ عن أي انتهاك لميثاق السلوك المهني او السياسات او القوانين والإجراءات مع الحفاظ لي سرية المبلغين في حالة عدم وضوح الانتهاك او عدم التأكد من حدوثه ويتم تشجيع العاملين على ارسال استفساراتهم الي إدارة الالتزام.

المحور البيئي

تستهدف سياسة الشركة من تقليل الأثر البيئي وتعزيز الممارسات المستدامة بما في ذلك الأثر البيئي الناتج عن عملياتنا الداخلية، ونحن ملتزمين بالحد من هذا التأثير من خلال تطبيق الممارسات المستدامة واعتماد عمليات مسئولة بيئياً.

- تقليل الأثر البيئي لعملياتنا الداخلية: نقوم في الشركة بتقليل أثرنا البيئي وتعزيز الممارسات المستدامة بما في ذلك الأثر البيئي الناتج عن عملياتنا الداخلية منها تتمثل في التالي:

إستهلاك الطاقة:

علي الرغم من ان طبيعة عملياتنا لا تستوجب إستهلاك الكثير من الطاقة إلا اننا نعمل باستمرار على ترشيد هذا الاستهلاك حيث تمكنت الشركة من تخفيض لإستهلاك الكهرباء الى الحد الأدنى خلال عام ٢٠٢٥.

إستهلاك المياه:

بالرغم من ان طبيعة عملنا لا تتطلب استهلاك كميات كبيرة من المياه الا اننا ندرك أهمية ترشيد المياه ونحصر استخدامنا للمياه بالاستعمال الشخصي من قبل العاملين ولأغراض التنظيف حيث واصلنا العمل علي ترشيد الاستهلاك في عام ٢٠٢٥.

إستهلاك الورق:

نظرا لطبيعة اعمالنا فإن الورق هو أكثر الموارد الطبيعية استخداماً في مقرنا حيث نقوم باستخدامه لتنفيذ العمليات والعقود وتبادل المراسلات والخدمات وبالتالي نلتزم بتقديم وتحسين الخدمات التي تهدف إلي تقليل استهلاك الورق لعملائنا مع تعزيز عملياتنا الداخلية.

ان استراتيجيتنا لتقليل استهلاك الورق تتكون من شقين الأول هو تعزيز عملياتنا الداخلية عن طريق السعي نحو بيئة داخلية خالية من استعمال الورق من خلال الإعتماد على الإحتفاظ بالمستندات في صورة إلكترونية ، والثاني هو توفير منتجات وخدمات تهدف الي تقليل ووقف استهلاك الورق لعملائنا من خلال تعزيز إستخدام المراسلات الإلكترونية.

التنوع والشمول

تؤمن الشركة بضرورة توفير بيئة عمل تدعم التنوع بين العاملين وتحقيق المساواة والعدالة بينهم الامر الذي يؤدي إلي بناء مؤسسة مستدامة وقادرة علي التكيف مع المتغيرات المستقبلية.

ان المحافظة علي قوي عمل متنوعة وبيئة عمل عادلة يعتبر أمرا أساسيا في خلق تنوع في الأفكار والمنظور وفي اطار عملنا المؤسسي تمكنا من بناء طاقم عمل متنوع ومنتمي يتبني ويحرص علي تحقيق رؤيتنا المتمثلة في تلبية احتياجات عملائنا حيث نثمن نجاح عاملينا ونعمل بشكل منهجي علي تشجيعهم وتمكينهم من خلال عده وسائل من بينهم منحهم فرص متكافئة وحزم مزايا تنافسية إضافة الي توفير بيئة عمل امنه ومحفزة لهم و تنطوي سياساتنا الداخلية علي إرشادات واضحة بخصوص احترام حقوق الإنسان وعلي راسها ميثاق السلوك المهني حيث لا تسمح الشركة باي شكل من اشكال التمييز علي أساس العرق او الجنس او اللغة او الوضع الاقتصادي او الدين او المعتقد.

الصحة والسلامة

تلتزم الشركة بتوفير بيئة عمل آمنه وسليمة ومنتجة مع ضمان معاملة جميع العاملين بإنصاف واحترام وعلي الرغم من قلة احتمالية وقوع الحوادث واصابات العمل الخطيرة نظراً لطبيعة عملنا المكتبي إلا أن الشركة تطبق سياسة للصحة والسلامة وتلتزم بالحد من المخاطر المتعلقة بالسلامة وإصابات العمل حيث يتم الالتزام بالصيانة الدورية للتأكد من المصاعد وأجهزة إنذار الحريق والأدوات الخاصة بذلك وتقوم إدارة الالتزام بالتأكد من دورية الصيانة وإستلام التقارير الخاصة بذلك ، كما انه يتم الكشف علي جميع العاملين بالشركة بشكل شهري بإستقبال مجموعة من الأطباء الاستشاريين داخل مقر الشركة لتقديم الاستشارات الطبية لجميع العاملين واجراء الفحص الدوري.

الأعمال الخيرية والتبرعات

تماشيا مع اللوائح تقتصر الخدمات المقدمة للجمعيات والمنظمات الغير هادفة للربح من تبرعات مادية او عينية على الجهات والمؤسسات الحكومية أو مؤسسات القطاع الخاص المعترف بها من وزارة التضامن الاجتماعي وبعد موافقة الجمعية العامة ومجلس الإدارة على توصيات تصدر عن لجنة المسئولية المجتمعية والبيئية.

كما التزمت الشركة بانتهاج سياسة مشجعه للتنمية الاقتصادية وتضيف قيمة للمساهمين وتقديم خدمات لمجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة بما في ذلك علي سبيل المثال وليس الحصر تعليم ورعاية الأطفال، الرعاية الطبية، ورعاية وتمكين فاقدي الرعاية الوالدية.

حيث قدمت الشركة خلال عام ٢٠٢٥ تبرعات بقيمة ٩,١١٥,٧١٨ جنيه مصري.

القوائم المالية :

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وطبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، حيث يتم اعداد قوائم مالية سنوية في ٣١ ديسمبر وقوائم مالية دورية للفترات المالية من العام، ويتم مراجعة القوائم المالية للشركة من قِبل الجهاز المركزي للمحاسبات ، KPMG حازم حسن.

أولاً: تقرير مراقبا الحسابات

KPMG

حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

مبنى (١٠٥) شارع (٢) – القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة – القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ _ ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة للشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم، والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية.

KPMG
حـازم حسـن

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة والمعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل البيانات بالدفاتر.

مراقب الحسابات
عبد الهادي محمد علي ابراهيم
سجل مراقبي الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٣٩٥"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٨ مارس ٢٠٢٦

KPMG حـازم حسـن
محاسبون قانونيون ومستشارون

الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك

تقرير مراقب الحسابات

إلي السادة / مساهمي الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي

تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية المرفقة الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن الفترة المالية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليه الإدارة عن القوائم المالية:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم و تنفيذ والحفاظ علي رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليه مراقب الحسابات :

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي علي هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول علي تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول علي أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها علي الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي علي كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدي ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وأننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا علي القوائم المالية.

الرأي:

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الفترة المالية في ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تحريرا في : ٢٠٢٦/٤/

رئيس قطاع
محاسب / ممدوح علي رفعت

يعتمد ،

وكيل الجهاز
محاسبه / مرفت رمضان السيد

ثانياً: نتائج الاعمال والمركز المالي والمؤشرات المالية للشركة

بيان	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (القيمة بالمليون جنيه)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (القيمة بالمليون جنيه)
اجمالي الاصول	٩,٤١٢	٨,٧٤٢
اجمالي الالتزامات	٥,٦٤٧	٧,٠٤٣
اجمالي حقوق الملكية	٣,٧٦٥	١,٦٩٩
رأس المال المصدر والمدفوع	١,٠٠٠	٤٠٠
رأس المال العامل	٢,٧١٨	١,٦١٧
صافي ارباح العام	٢,٣٣٣	١,٢٢٥

- **تطور صافي أرباح الشركة منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:**

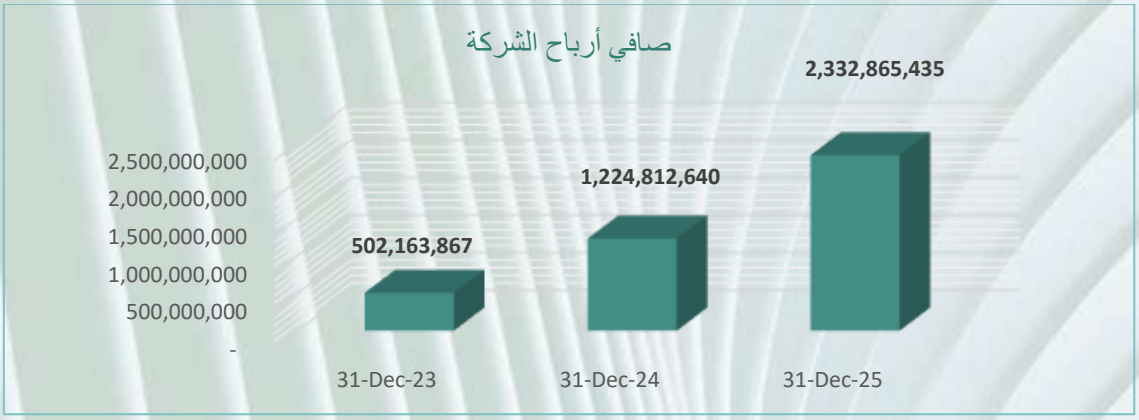

- **مؤشرات السيولة والملاءة المالية للشركة في 31 ديسمبر ٢٠٢٥:**

- بلغ رأس المال العامل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢,٧ مليار جنيه (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١,٦مليار جنيه) والذي يوضح قوة الملاءة المالية للشركة وأن لديها موارد كافية للوفاء بالتزماتها قصيرة الاجل.
- بلغت نسبة السيولة النقدية(Cash Ratio) ١,٤ مرة مما يشير الى قدرة الشركة على سداد التزاماتها المتداولة عدد ١,٤ مرة من خلال الاصول النقدية وما في حكمها دون الحاجة الى المبالغ المستحقة لها لدى الغير او الاستثمارات طويلة الاجل.

- تطور اجمالي حقوق الملكية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ومقارنته مع السنوات المالية السابقة ٢٠٢٤ & ٢٠٢٣.

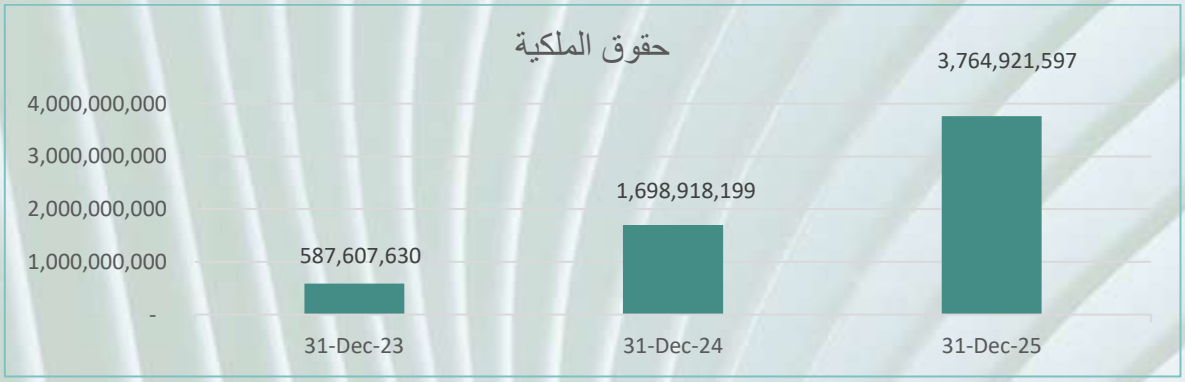

- بلغت القيمة الدفترية للسهم في 31 ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٣٧,٦٥ جنيه لكل سهم مقابل مبلغ ١٦,٩٩ جنيه لكل سهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ والشكل التالي يوضح تطور القيمة الدفترية منذ انشاء الشركة وحتى الان. *

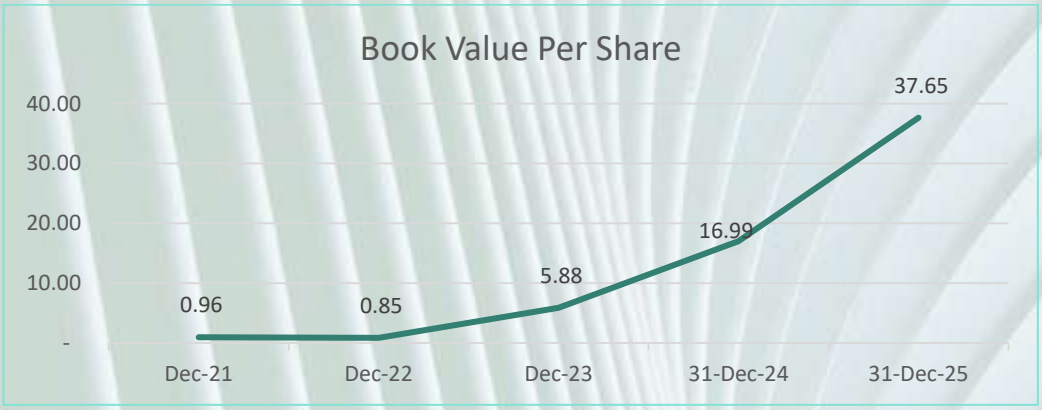

- بلغ نصيب السهم في صافي ارباح الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ٢٣,٣٣ جنيه لكل سهم مقابل مبلغ ١٢,٢٥ جنيه لكل سهم في 31 ديسمبر ٢٠٢٤. *

والشكل التالي يوضح تطور نصيب السهم في صافي الارباح للسنة المالية ٢٠٢٥ مقارنة للسنوات ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤.

والشكل التالي يوضح المقارنة بين تطور رأس المال وتوزيعات ارباح المساهمين بشكل سنوي منذ تأسيس الشركة

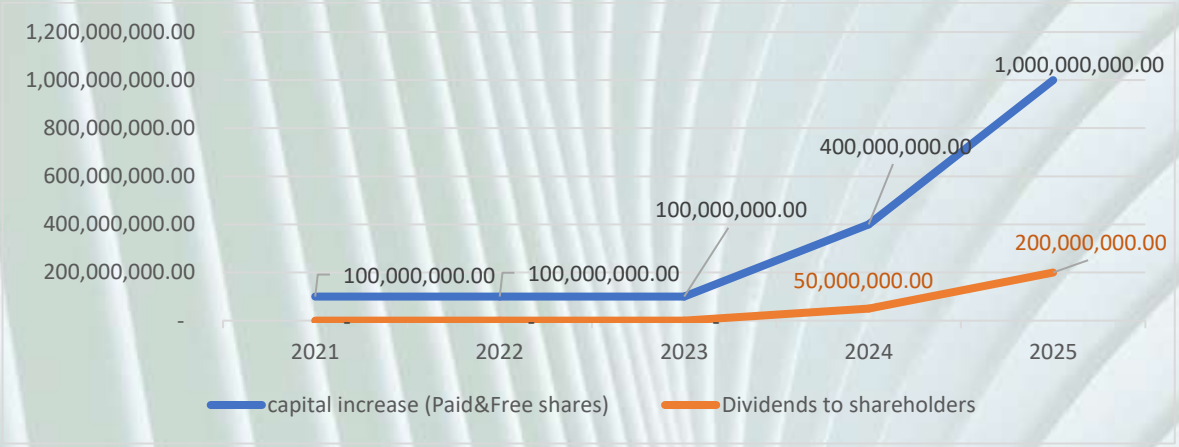

والله الموفق والمستعان ،،،

رامي أبو النجا

رئيس مجلس الإدارة